آلية الإنفاق والنمو الاقتصادي في العراق
١٩٦٠ - ١٩٩٠

محمود محمد داغر(*)

Abstract

Growth and Expenditure Dynamics in the Iraqi Economy (1960 - 1990)

The present study is based on a hypothesis that investment expenditure was the most dynamic element behind economic growth, throughout a long period (1960 - 1990) featuring waves of relative scarcity and abundance of financial resourses. It therefore proceeds to examine the nature and mechanism underlying the relationship between investment expenditure and the growth of gross domestic product, and the private and public sector product.

From the analysis, it is concluded that as far as the size of investment expenditure is concerned, the public sector proves to be relatively more competent compared to the private sector. Nevertheless this expenditure fails to produce significant development achievement. The study finds out also that the private sector played the role of a growth taker rather than a growth maker.

(*) أستاذ مساعد – كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة البصرة – العراق.

مقدمـــة:

يعد الإنفاق بشقيه الاستثمارى والاستهلاكى بمثابة المحور الذى يستند عليه تحليل وتحديد مستويات الطلب الكلى فى الاقتصاد، وبالتالى فهو المتغير المحفز والموازن فى الوقت نفسه لنموذج إدارة الاقتصاد الكلى، لذا فهو العامل الأكثر تأثيراً فى تحديد اتجاهات ووتائر الاقتصاد القومى(١).

لذلك يجرى التعامل مع متغير الإنفاق إن كان مصدره القطاع الخاص أو العام عند بحث علاقته بالنمو الاقتصادى فى إطار رؤية كلية، على الرغم من أن التحفيز الأكبر متولد من الإنفاق بشقه الاستثمارى مقارنة بالاستهلاكى، خاصة وأن الأول ينصرف إلى تحديد مستوى التراكم فى الاقتصاد وقطاعاته.

يبرز دور الإنفاق الاستثمارى بشكل أكبر فى الأقطار النامية بسبب محدودية الموارد المتاحة للاستثمار من جهة، وضعف مستوى الطاقة الاستيعابية (Absorptive capacity) المقيدة بالفرص الاستثمارية المتاحة، كما أن التجربة الاقتصادية للأقطار النامية غالبًا ما تنصرف إلى إعطاء أرجحية رأس المال على المصادر الأخرى للنمو(٢).

وقد يبدو الأمر مختلفًا فى الأقطار النامية النفطية ومنها العراق، إذ يعتقد بأن هذا الدور يتضاءل بسبب العوائد المتحققة من صادرات النفط الخام. ولكن الباحث يرى أنه فى حالة الاقتصاد العراقى لأنه اقتصاد نفطى كان القيد الأشد على النمو هو الاستثمار، إذ أن قوة العمل لم تمارس دور السقف الكابح للنمو خلال السنوات ١٩٦٠-١٩٩٠ فاتجاهات النمو المتحققة فى عقد الستينات تعاملت مع عرض كبير المرونة لقوة العمل فى الوقت الذى قضت فيه الوفود المستقدمة للعمل فى العراق خلال عقد السبعينات وجزء من الثمانينات على احتمالية ممارسة قوة العمل دور القيد الكابح للنمو ولم يشهد الجزء المتبقى من عقد الثمانينات تأثيراً واضحًا لعرض قوة العمل على فرص تشغيل الموارد وبالتالى على النمو الاقتصادى(٣).

لذا يمكن القول بأن مستوى الطلب الكلى الذى يحفزه الاستثمار كان المحدد (Constraint) المرافق لاتجاهات النمو ووتائره خاصة ذلك الجزء من الإنفاق

الاستثمارى المغطى بالنقد الأجنبى، بسبب الدور الملحوظ للمدخلات المستوردة خلال حقبتى النمو فى السبعينات والثمانينات(٤).

تنبع أهمية الدراسة من كونها تعالج الآلية التى حكمت بموجبها العلاقة ما بين تدفق الاستثمار وما تحقق من نمو فى الاقتصاد الوطنى خلال مدة زمنية طويلة نسبيًا ناهزت (٣٠ سنة) بما شهدته العقود الثلاثة من سياسات اقتصادية مختلفة وخطط اقتصادية متنوعة. على أن يجرى تحليل الآلية ليس على مستوى التغيرات فى حجوم كل من المتغيرين خلال سنوات الدراسة وحسب بل ومن خلال التحرى عن مدى تناسق (Consistency) التأثير المتحقق بينها والقائم على الرؤية النظرية من جهة، وما تحقق فعليًا فى الاقتصاد العراقى من جهة أخرى.

لذلك تتبنى الدراسة فرضية مفادها:

«مارس الاستثمار فى الاقتصاد العراقى خلال السنوات ١٩٦٠–١٩٩٠ وعبر موجات الإنفاق المستندة إلى الشحة والوفرة النسبيتين ماليًا» آلية التحفيز للنمو الاقتصادى المتحقق. إذن ستعالج الدراسة ومن رؤية كلية العلاقة ما بين الإنفاق والنمو المتحقق لغرض بيان الأدوار النسبية التى يمارسها الإنفاق فى تحفيز النمو خلال الزمن.

وقد حاولت الدراسة عبر جزئها الأول معالجة وتوصيف المتغيرات التى تم تبنيها من حيث الحجم، الوتائر والاتجاهات مع تحديد المؤثرات الاقتصادية التى ساهمت فى تشكيلها، بشكل يهيىء الإمكانية للإحاطة بطبيعة العلاقة وآليتها لمتغيرى الدراسة الرئيسيين فى القطاع الخاص والقطاع الاشتراكى فضلاً عن الاقتصاد القومى.

إن المعضلة الرئيسية فى البحث نجمت عن صعوبات الحصول على بيانات متكاملة لسنوات الدراسة، فضلاً عن تعدد مصادر جمعها والذى قد يؤثر فى اتساقها لاسيما وأن استخدام القيم بالأسعار الثابتة كان لابد منه لبعض العلاقات، ومثل هذه الصعوبات التى تدفع إلى قبول احتمالية خطأ القيم بمستوى معين قد تنعكس فى جانب القياس الاقتصادى لاسيما وأن الأخير هو المنهج الذى سلكته الدراسة للوصول إلى

نتائج أكثر إقناعاً وقبولاً وتبقى المعضلات مهما كبرت أو صغرت بمثابة الحافز على البحث.

١- تتأثر نتائج التحليل الاقتصادى لتاريخ النمو الاقتصادى فى العراق خلال مدة الدراسة ببعض المحطات التى كان لها تأثير بارز فى مجرى النشاط الاقتصادى، إذ تعد محطات تأميم بعض المصالح الخاصة عام ١٩٦٤، فضلاً عن تأميم النفط وما تلاه من تصحيح متتالى لأسعار النفط خلال عقد السبعينات، والعدوان الطويل على العراق فى الثمانينات بمثابة كوابح أو دوافع لعجلة النمو الاقتصادى بكل ما عكسته من سلبيات وإيجابيات على حركة المتغيرات الاقتصادية من حيث الكم والمعدلات على حد سواء، وهو ما سنجد بصماته واضحة عند توصيف متغيرات الدراسة وطبيعة التذبذب السريع والحاد للقيم المعالجة، والتى لابد للقارىء من أخذها بالحسبان عند التثبت من دقة التحليل.

يلاحظ من خلال ملحق (١) تواضع قيم الاستثمار لكل من القطاع الخاص والاشتراكى مع تفوق الأول خلال عقد الستينات. وهو ناجم عن تواضع عوائد القطر من الإيرادات النفطية آنذاك، على الرغم من تزايد قيم الاستثمار نسبياً قبيل منتصف العقد فى القطاع الاشتراكى، إذ تجاوز سقف (٢٠٠م.د)[٥] بسبب تأميم بعض المصالح الخاصة، وانعكاس ذلك على معدلات النمو للاستثمار خلال هذا العقد للاقتصاد وقطاعيه على حد سواء جدول (١).

كما يلاحظ مدى التفوق النسبى للحجوم الاستثمارية فى عقد السبعينات على بقية عقود الدراسة خاصة فى القطاع الاشتراكى والناجم عن ازدياد إيرادات العراق المالية بفعل التأميم وتصحيحات أسعار النفط والذى انعكس بدوره على توسع الاستثمار فى الاقتصاد القومى (ملحق ١)، مما أدى إلى تحقيق معدل نمو للاستثمار فى الاقتصاد تجاوز ٢١٪ سنوياً وكذلك ٢٥٪ للاشتراكى، ١٠٪ للخاص، وبذلك تؤشر ريادية الحجم الاستثمارى للقطاع الاشتراكى خلال هذا العقد، وكان لابد وأن تؤثر هذه التغيرات الحادة فى الاستثمار على مسار النمو الاقتصادى المتحقق ما بين الستينات والسبعينات.

فى الوقت الذى ألقت الحرب بظلالها على مستوى الاستثمار خاصة بعد عام ١٩٨٢ وأدت إلى معدلات نمو سالبة للاستثمار الكلى (-٢.٧٪) وللاشتراكى (-٨.١٠٪)، بينما حقق القطاع الخاص معدلاً لنمو الاستثمار (٩٪)، ويعود السبب فى ذلك للارتباط المباشر ما بين عوائد صادرات النفط المتدنية خلال الثمانينات ومناهج الاستثمار فى القطاع الاشتراكى، بينما لا تتحقق مثل هذه العلاقة المباشرة مع القطاع الخاص، إذ يلتزم هذا الأخير بمستوى فائض العمليات نسبيًا والذى يحققه سنويًا فى تحديد انفاقه الاستثمارى لاحقًا.

انعكست التغيرات الحادة السابقة فى حجوم الاستثمار ومعدلاته على سنوات الدراسة بأجمعها، إذ بلغ معدل نمو الاستثمار فى الاقتصاد (٩.٢٪) للسنوات ١٩٦٠-١٩٩٠ بينما لم يتجاوز (٦٪) للخاص. وكان للقطاع الاشتراكى (١٠٪)، وبالتالى مثل الأخير الثقل الاستثمارى الأكبر تأثيرًا فىّ تبلور معدل نمو الاستثمار على المستوى الكلى.

١-١ ولأجل استكمال الإحاطة بتوصيف متغيرات الدراسة، فإن الجدول (٢) يوضح معدلات النمو المتحققة لكل من GDP وناتجى القطاع الاشتراكى والخاص خلال سنوات الدراسة.

حقق الاقتصاد العراقى نموًا موجبًا قدره (٤.٥٪) خلال السنوات ١٩٦٥-١٩٩٠، وكذلك بالنسبة للخاص والاشتراكى (١.٧٪)، (٦.٥٪). فإذا ما قيس ذلك استنادًا إلى الأهمية النسبية لناتج الاشتراكى فى إجمالى تكوين GDP، فإن الاستنتاج يذهب إلى الأثر الأشد لنمو القطاع الاشتراكى فى تحفيز وتائر النمو على الصعيد الإجمالى.

فضلاً عن ذلك يعد عقد السبعينات العقد الإنمائى الأسرع فى العراق مقارنة ببقية العقود على المستوى الإجمالى، بينما تتذبذب معدلات النمو خلال عقدى الستينات والثمانينات لكل من الاقتصاد وقطاعيه.

إن المشكلة التى تبرز من خلال الاطلاع على جدول (٢) هو أن الإنجاز الإنمائى

المتحقق لكل عقد فى العراق غير مقترن بما تحقق فى العقد السابق أو اللاحق وبصورة تعكس ظاهرة التفاوت النسبى فى الإنجاز ممثلاً بالمعدلات المتذبذبة خلال سنوات الدراسة، فى الوقت الذى لابد وأن تمثل إنجازات النمو لكل عقد الركيزة المؤسسة للدور الإنمائى القادم، أو على الأقل مستوى انحراف إنمائى مقبول نسبيًا وليس على الصورة التى هو فيها.

جدول (١) معدلات نمو الاستثمار فى الاقتصاد العراقى
والقطاع الاشتراكى والخاص للسنوات ١٩٦٠-١٩٩٠ (٪)

السنوات	الاقتصاد	الخاص	الاشتراكى ٪
١٩٦٠ - ١٩٧٠	١,٨	٠,٥	٤
١٩٧٠ - ١٩٨٠	٢١,٢	١٠	٢٥,٩
١٩٨٠ - ١٩٩٠	٧,٢-	٠,٩	١٠,٨-
١٩٦٠ - ١٩٩٠	٩,٢	٦	١٠

المصدر: احتسبت المعدلات بواسطة تقدير المعادلة نصف اللوغارتمية للمتغير مع الزمن بالاعتماد على بيانات الملحق (١).

جدول (٢) معدلات نمو GDP وناتجى القطاع الاشتراكى والخاص
فى العراق للسنوات ١٩٦٥-١٩٩٠ (٪)

السنوات	الاقتصاد	الخاص	الاشتراكى
١٩٦٥ - ١٩٧٠	٤,٧	(٣١,٧-)	٣٥
١٩٧٠ - ١٩٨٠	١٠,٤	٩,٤	١٠,٦
١٩٨٠ - ١٩٩٠	٢,٥	١,٥	٣,٢
١٩٦٥ - ١٩٩٠	٤,٥	١,٧	٦,٥

المصدر: احتسبت المعدلات بواسطة تقدير المعادلة نصف اللوغارتمية لمتغير الناتج مع الزمن بالاعتماد على بيانات الملحق (٢).

فالنمو ظاهرة طويلة الأمد تعبر فى أحد جوانبها عن أداء متصاعد ومستقر Steady Growth للمشاريع الاستثمارية للقطاعات الممثلة للاقتصاد القومى، خاصة وأن العقود الثلاثة شهدت اتباع آلية التخطيط، وكان لمشاريع الدولة الحصة الأكبر فى إجمالى المشاريع الاستثمارية على مستوى الاقتصاد.

١-٢ إن تزامن زيادة الضخ الاستثمارى مع معدلات النمو العالية خلال عقد السبعينات من جهة، فضلاً عن الثقل النسبى لمساهمة القطاع الاشتراكى من جهة أخرى، تدفع إلى الاستنتاج بتقدم دور هذا القطاع فى التأثير على مسار النمو خلال سنوات الدراسة، ولكن المشكلة الرئيسية تكمن فى مدى اتساق هذا الدور خلال العقود الثلاثة جميعًا، لاسيما وأن التحليل الحقيقى للنمو يستدعى التحقق خلال مدة طويلة نسبيًا كون النمو ظاهرة طويلة الأمد، ومثل هذا التحقق يدفع إلى التحرى عن مصدر الضخ الاستثمارى فى العراق. وقد جرت محاولة قياسية تم فيها التعامل مع الاستثمار الكلى (I) متغيرًا تابعًا فى الوقت الذى أعطيت فيها للصادرات النفطية (X) دور المتغير المستقل (ملحق ٣) وللسنوات ١٩٧٠–١٩٩٠:

$$LNI_t = LN\ 2.4 + 1.28 LN\ X$$

(7.4)

$$R^2 = 74\% \qquad F = 54.9$$

يتضح من نتائج التقدير بأن الصادرات النفطية لعقدين من الزمن تفسر ما يقرب من ثلثى التغيرات النسبية الحاصلة فى الاستثمار الكلى، بينما تفسر عوامل أخرى لم تتضمنها العلاقة المقدرة ما يقرب من ٢٥٪ من التغيرات، ويعود ذلك بشكل رئيسى إلى انعدام نسبى للاقتران[٦] ما بين وتائر نمو كل من الصادرات النفطية والاستثمارية فى الاقتصاد العراقى، أى أن هنالك عوامل أخرى مزاحمة غير الاستثمار تمارس دورها فى امتصاص عوائد التصدير للنفط الخام وتسبب خللاً فى قوة الاقتران، والذى سيتجلى أثره لاحقًا فى قدرات الاقتصاد على تمويل الإنفاق الاستثمارى، ومن المتوقع أن يزداد هذا الافتراق بشكل أكبر إذا ما شمل التقدير على بيانات عقد الستينات[٧].

لذا فإن دور القطاع الاشتراكى والذى يعد قطب النمو (Growth Pool) فى الاقتصاد العراقى سيتأثر حتمًا بهذا الخلل ويحول دون استقرار مناهجه الاستثمارية.

كما أن متابعة الخطط الاقتصادية خاصة فى جانب التخصيصات الاستثمارية ونسب الصرف الفعلى يمثل عاملاً مضافاً فى التعرف على مدى اتساق علاقة النمو الاقتصادى والاستثمار فى القطاع الاشتراكى فى العراق.

يلاحظ من خلال جدول (٣) انخفاض كفاءة الصرف[٨] من النفقات الاستثمارية للخطط من جهة وتذبذبها من جهة أخرى. يرجع ذلك فى جوهره إلى محدودية الطاقة الاستيعابية. وينعكس تدنى كفاءة الصرف فى معدلات النمو الاقتصادية المتوقعة مع تأثير فى استقرارية النمو للاقتصاد وقطاعه الاشتراكى، لاسيما وأن انخفاض كفاءة الصرف أو تذبذبها سنويًا (المنهاج الاستثمارى) يراكم أخطاء إنجاز مشاريع الخطة الاستثمارية سنة بعد سنة ويؤدى إلى انحراف (Deviation) مسار النمو المخطط وهكذا خطة بعد أخرى.

لذا فإن الدور الريادى لاستثمارات القطاع الاشتراكى من حيث الحجم تأثر بشدة تذبذبات مصدره التمويلى من جهة ومسارب انفاقه من جهة أخرى. وانعكس ذلك فى استقرارية الأثر الإنمائى المتولد عنه، والمشكلة الإضافية تكمن فى أن استثمار القطاع الخاص يتأثر بالفرص التى يولدها له القطاع الاشتراكى[٩] مما يقلل من قدراته على تعديل مسار النمو للاقتصاد العراقى برمته.

جدول (٣) التخصيصات الاستثمارية والمصروف الفعلى
للخطط الاقتصادية فى العراق للسنوات ١٩٥٩-١٩٨٥

السنوات	التخصيص	المصروف	مليون دينار نسبة الصرف ٪
١٩٥٩-١٩٦٤ (١)	٧٨٦.٩	٣٥٠.٣	٤٦
١٩٦٥-١٩٦٩ (١)	٦٠٢.٩	٣٤٧.٤	٥٨
١٩٧٠-١٩٧٤ (٢)	٣٠٠٨	٢١٤٢.٦	٧١.٢
١٩٧٦-١٩٨٠ (٢)	١٥١٩٣.٥	١٠١٦٨.٧	٦٨.٩
١٩٨١-١٩٨٥ (٢)	٣٢٧٩٧.٣	٢٤٢٠٦.٢	٧٣.٨

المصدر: (١) حسين عمر وآخرون – تقييم النمو الاقتصادى فى العراق ١٩٥٠-١٩٧٠ (بغداد: وزارة التخطيط – ١٩٧٠) الجزء الأول، ص٢٦٧.
(٢) سجلات وزارة التخطيط.

٢- عالج الجزء السابق توصيف المتغيرات الرئيسية فى الدراسة فضلاً عن تحليل اتجاهاتها خلال العقود الثلاثة ولكن بصورة غلب عليها طابع التحليل المنفصل لكل متغير، لذلك ستجرى خلال هذا الجزء محاولة للربط التكوينى للمتغيرات أملاً فى الوصول إلى نتائج تدعم أو تقوض الفرضية المتبناة وتسهم فى الوصول إلى هدف الدراسة.

تعد دوال الإنتاج بمثابة الأداة التحليلية الرئيسية لتوضيح نمط العلاقة ما بين الناتج ومدخلاته وبالتالى فإن تقدير معلماتها يسهل التعرف على مدى الاتساق أو التباين فى مسار الاقتران ما بين المدخلات كونها متغيرات تفسيرية (Explanatory Variables) والمخرجات (Output) متغيرات تابعة(١٠).

ونظرًا لتبنى البحث متغير رأس المال على أنه القيد الرئيسى على مسار النمو فى العراق خلال سنوات الدراسة فإن دالة الإنتاج التى ستعالجها الدراسة ستقتصر على متغير تفسيرى هو رأس المال، وتكمن المشكلة الحقيقية فى إمكانية قبول تقديرات خزين رأس المال (Capital Stock) (K_t) على المستوى الكلى ولثلاثين سنة مع كل ما يرافق ذلك من أخطاء قياس وطرق تقدير مناسبة وأساس سعرى ونسب اندثار. وفى الواقع يعد تقدير خزين رأس المال مشكلة رئيسية فى معالجات دوال الإنتاج وتقديراتها(١١) ويؤكد ذلك تعدد التقديرات وتباينها الشديد(١٢).

ولغرض التخلص من هذه الإشكالية والاستعاضة عن الخزين بمتغير الاستثمار تم الاستعانة بالمعالجة الكمية الآتية(١٣) عند تبنى دالة إنتاج:

$$Q_t = A + B\,K_t \quad \text{——— (1)}$$

حيث إن (K_t) هو خزين رأس المال للسنة (t).

(Q_t) يمثل الناتج للسنة ذاتها.

بينما (A, B) تمثلان معلمات الدالة.

إن الاستثمار فى السنة (t) (I_t) هو عبارة عن التغير فى الخزين ما بين مدتين زائداً الاندثار:

$$I_t = K_t - K_{t-1} + \alpha K_{t-1} \text{ ——— (2)}$$

$$\therefore I_t = K_t - (1-\alpha) K_{t-1}$$

وبإعادة الترتيب:

$$K_t = I_t + (1-\alpha) K_{t-1} \text{ —— (3)}$$

وبتعويض (٣) فى (١):

$$Q_t = A + BI_t + (1-\alpha) B_{t-1}K \text{—— (4)}$$

كذلك فإن الناتج فى السنة السابقة Q_{t-1} هو دالة فى خزين رأس المال للسنة السابقة (K_{t-1})

$$Q_{t-1} = A + BK_{t-1} \text{ ——— (5)}$$

وبضرب (٥) فى $(1-\alpha)$ ينتج:

$$(1-\alpha) Q_{t-1} = (1-\alpha) A + (1-\alpha) BK_{t-1} \text{ —— (6)}$$

وبطرح (٦) من (٤) ينجم عنه:

$$Q_t = \alpha A + BI_t + (1-\alpha) Q_{t-1} \text{ —— (7)}$$

ينتج من معادلة رقم (٧) أنه قد جرى تخطى تضمين متغير خزين رأس المال بمتغير الاستثمار كونه مستقلاً فضلاً عن بقاء الناتج بمثابة المتغير التابع.

جرى تقدير المعادلة (٧) على مستوى الاقتصاد العراقى للسنوات (١٩٦٠-١٩٩٠) ولكل من القطاع الخاص والاشتراكى للسنوات (١٩٦٥-١٩٩٠)[١٤].

٢-١ يلاحظ من خلال تقدير العلاقة على مستوى الاقتصاد القومى:

$$Q_t = 610.8 - 0.66I_t + 1.087Q_{t-1}$$

$$(-1.7) \quad (8.57)$$

$$R^2 = 0.859 \qquad R^{-2} = 0.859$$

$$F = 82.86 \qquad D.W = 1.77$$

$$0.827 \qquad 1$$

بأنه يجتاز اختبارات الدرجة الأولى والثانية وبمستوى معنوية (٥٪) كما أن متغيرات الاستثمار والناتج المحلى الإجمالى للسنة السابقة (Q_{t-1}) يفسران ما يقارب (٨٦٪) من التغيرات الحاصلة فى الناتج (Q_t).

وتدل العلاقة السالبة لمعلمة الاستثمار (الإنتاجية الحدية لرأس المال) على طبيعة

العلاقة السالبة ما بين الاستثمار والناتج خلال سنوات الدراسة وبالتالى فإن ذلك يعنى سالبية الإنتاجية الحدية لرأس المال وهو ما قد يثير التعجب، ولكن طبيعة اتجاهات نمو الاستثمار من جهة ونمو الناتج من جهة أخرى والتى تميزت بالتباين أكثر مما تميزت بالاقتران والاستقرار بسبب تأثر الاقتصاد العراقى بظروف الشحة أو الوفرة النسبيتين لعوائد النفط كان لابد وأن ينعكس فى ظهور مثل هذه النتيجة، فقد شهد عهد السبعينات حشداً استثمارياً واسعاً لم يوازيه أو يعقبه أداء إنمائى بالمستوى نفسه، فحجم المعدات والآلات المستوردة وعقود المقاولات الضخمة لم تستغل بالطاقة نفسها مما عطل من قدرة الاستثمار فى تحفيز النمو بشكل موازٍ لذلك فإن قيمة معامل رأس المال المحتسبة بموجب التقدير سيكون (-٥ ,١)[١٥] أى أن تأثير التغير فى رأس المال ($\Delta K = I$) كان يرافقه تغير سالب فى الناتج (ΔQ)[١٦].

وبما أن التغيرات فى نمط العلاقة ما بين متغيرى الاستثمار والناتج على مستوى الاقتصاد القومى هى عبارة عن حصيلة تفاعل قطاعى (الخاص والاشتراكى) فلابد وأن تنعكس نتائجها وحسب تأثيرهما النسبى الذى أوضحناه فى محصلة التأثير عليه.

٢-٢ يعد التقدير اللاحق للمعادلة أفضل ما أمكن التوصل إليه من بين الصيغ الرياضية لقياس العلاقة ما بين ناتج القطاع الاشتراكى ومتغيرى الاستثمار والناتج للسنة السابقة للقطاع نفسه.

$$Q_{st} = 1988.9 - 0.4I_{st} + 0.8Q_{st-1}$$
$$(-0.88)\ (6.1)$$
$$R = 0.718 \quad R^{-2} = 0.718$$
$$F = 26.60 \quad D.W = 1.64$$

يتضح من نتائج القياس بأن معلمة الاستثمار غير معنوية فضلاً عن سالبيتها[١٦] على الرغم من قبول النموذج بدلالة معنوية اختبار (F).

كما أن قيمة معامل التحديد (٧١٪) تمثل قدرة تفسيرية مناسبة. ويمكن القول إن نتائج التقدير تدعم الرأى بتدنى مستوى الاقتران ما بين الاستثمار فى القطاع

الاشتراكى ونسبته وبالتالى تواضع قدرة الاستثمار فى تفسير وتائر نمو ناتج القطاع الاشتراكى، وأن العودة إلى الجدولين (١)، (٢) للتعرف على معدلات نمو الاستثمار من جهة والناتج من جهة أخرى تؤكد مصداقية ما ذهبت إليه الدراسة من انعدام الاقتران النسبى ما بين مسار المتغيرين وهو ما انعكس فى ضعف تضمين متغير الاستثمار فى العلاقة من جهة أخرى. وطالما أن القطاع الاشتراكى يعد بمثابة قطب النمو من حيث الحجوم والمعدلات المتحققة بفعل هيمنته على إيرادات القطاع النفطى فإن ذلك سيؤثر حتمًا فى بروز سالبية العلاقة ما بين الاستثمار والناتج المحلى الإجمالى والذى تم التوصل إليه فى (٢-١).

٢-٣ عند الانتقال إلى القطاع الخاص نجد أن تقديراته وبالصيغ الرياضية كافة جاءت أكثر اتساقًا وانسجامًا مع الشروط النظرية والفنية لدالة الإنتاج إذ يلاحظ أن علاقة التغير فى الاستثمار الخاص وكذلك ناتج القطاع للسنة السابقة كانت بالاتجاه نفسه لتغير الاستثمار الخاص بدلالة الإشارة الموجبة لمعلمتى المتغيرين(١٧).

$$Q_{pt} = 291.6 + 1.39I_{pt} + 0.627Q_{pt-1}$$

$$(4.07)\quad (5.43)$$

$$R^2 = .77 \qquad R^{-2} = .77$$

$$F = 36.97 \quad D.W = 1.82$$

$$1 \qquad\qquad 1$$

$$0.382$$

توضح نتائج التقدير تجاوزه لاختبارات الدرجة الأولى والثانية بمستوى ثقة (٩٥٪)، كما يلاحظ ارتفاع مستوى الإنتاجية الحدية لرأس المال بدلالة معلمة الاستثمار وبالتالى على انخفاض قيمة معامل رأس المال/الناتج (٠.٧) وارتفاع كفاءة الاستثمار فى القطاع الخاص مقارنة بمثيله الاشتراكى وللاقتصاد القومى، ويعود ذلك فى معظمه إلى أن القطاع الخاص يجنى ثمار جزء من استثمارات القطاع الاشتراكى وتسهيلاته المقدمة فضلاً عن انخفاض مستوى التكثيف الرأسمالى لمشاريع القطاع الخاص،

واتباع القطاع الخاص سياسة استثمارية قائمة على المردود السريع مقارنة بالقطاع الاشتراكى(١٨).

ولكن فى الوقت نفسه فإن نتائج التقدير تشير إلى ارتفاع نسب الاندثار(١٩)، التى يعمل فى ظلها القطاع الخاص إلى المستوى الذى يجعل من متوسط عمر الأصول بأنواعها المختلفة أقل من أربع سنوات وهى نتيجة قد لا نجد تبريرًا مقنعًا لها عدا الركون إلى أخطاء القياس والبيانات.

إن الاقتران ما بين اتجاهات الاستثمار مع اتجاهات الناتج فى القطاع الخاص لم يعكس تأثيرًا قويًا فى تسوية ظاهرة الافتراق فى اتجاهات المتغيرين للاقتصاد العراقى بسبب ضآلة ومحدودية الحجوم الاستثمارية للقطاع الخاص فضلاً عن ولوجه أنشطة استثمارية ذات متطلبات رأسمالية متواضعة مقارنة بالأنشطة التى ولجها القطاع الاشتراكى، كما أن السياسة الاستثمارية للقطاع الخاص والقائمة على استغلال الفرص التى يتيحها له القطاع الاشتراكى جعلته يمارس سياسة المتلقى (Growth Taker) وليس المحفز (Growth Maker) فى التأثير على مسار النمو الاقتصادى فى العراق(٢٠).

الخلاصـــة:

عالجت الدراسة موضوعًا ذا أهمية فى مجال تحليل الاقتصاد الكلى إذ أن الآلية التى يجرى من خلالها تحليل العلاقة ما بين الإنفاق من جهة والنمو المتحقق من جهة أخرى كفيلة ببيان الأدوار النسبية التى يمارسها الإنفاق على النمو خلال الزمن.

وقد ركزت الدراسة على متغير الإنفاق الاستثمارى ودوره فى تحفيز النمو الاقتصادى فى العراق للسنوات (١٩٦٠–١٩٩٠) من خلال تناول موقع كل من القطاع الاشتراكى والقطاع الخاص وأثرها فى مسار النمو الإجمالى.

إن الهدف الرئيسى للدراسة تركز فى محاولة لبيان مدى الاقتران النسبى ما بين الإنفاق الاستثمارى من جهة والنمو المحقق من جهة أخرى.

على الرغم من اتضاح الدور الريادى الذى يمارسه الاستثمار فى القطاع الاشتراكى فى تحقيق النمو إلا أن ذلك لم يجد صداه العميق فى إطار كفاءة الوحدة الاستثمارية المنفقة بدلالة قيم معامل رأس المال وطبيعة الاقتران النسبى ما بين الحجم الاستثمارى والإنجاز الإنمائى. فزيادة الحجوم والقيم الاستثمارية للقطاع الاشتراكى لم يوازيها ريادية فى كفاءة الإنفاق الاستثمارى. فى الوقت الذى عكست نتائج الدراسة وجود اقتران نسبى واضح بالنسبة للعلاقة ما بين مسارى الاستثمار والنمو فى القطاع الخاص.

ونظراً لأن أداء الاقتصاد العراقى يمثل بمحصلة أداء قطاعيه (الاشتراكى والخاص) فإن الأثر المنعكس من نتائج القطاع الاشتراكى كان لها الأثر الأكبر مقارنة بالأثر المتولد فى القطاع الخاص مما ترك بصماته فى توكيد حقيقة غياب الاتساق بين اتجاهى الاستثمار والنمو فى الاقتصاد العراقى برمته لذلك فإن نتائج الدراسة لاتعطى الضوء الأخضر لقبولية فرضية الدراسة إلا على الصعيد النسبى، فالاستثمار مارس دوره فى تحفيز النمو من ناحية الحجوم بينما تضاءل فى تحقيق الأثر كاملاً ممثلاً بالكفاءة بدلالة ضعف الاتساق والاقتران بين مسار المتغيرين.

الهوامـش والمراجـع:

١ – للاطلاع على الأسس النظرية والتحليل للعلاقة يمكن العودة إلى الكتب المنهجية ومنها:
Rudiger Dornbush & S. Fisher - Macro Eco. (New York: Mcgrow Hill - 1982), pp 44-45.
– جيمس جوارتينى وريجارد ستروب – الاقتصاد الكلى (الرياض: دار المريخ، ١٩٨٨)، ص٢٧١.

2 - Victor Elias "Sources of Economic Growth in Latin American Countries" The Review of Eco. & Stat. Vol. Lx No. 3., 1978 p362.
- Yukio Ikemoto "Technical Progress & Level of Technology in Asian Countries 1970-1980" The Developing Economies, 1980, p369.

٣ – حاتم جورج وإخلاص شوكت، العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية، بغداد: وزارة التخطيط، ١٩٨٩، ص٦.

٤ – محمود داغر وعامر جميل، العلاقات التشابكية في قطاع الصناعة التحويلية فى العراق، بحث مقبول للنشر فى مجلة كلية الإدارة والاقتصاد المستنصرية، ١٩٩٥.

٥ – تمثل (م.د) مليون دينار عراقى أينما وردت فى الدراسة.

٦ – لابد من التأكيد على أن ارتفاع القدرة التفسيرية أو انخفاضها فى إطار نتائج القياس الاقتصادى لايعنى ارتفاع أو انخفاض فى عوامل السببية The Casuality بل يعود إلى اقتران نسبى لقيم ظاهرتين أو متغيرين خلال الزمن وقد يحدث أحيانًا الاقتران بين ظواهر غير مرتبطة أساسًا لذا كان لابد من التنويه لاسيما وأن المصطلح استخدم فى هذه الدراسة بشكل واضح.

٧ – لم يتيسر للباحث الحصول على بيانات الصادرات النفطية خلال عقد الستينات فضلاً عن ضآلتها خلال العقد، ويمكن تصور ذلك من معرفة أن حصة الحكومة من إنتاج النفط لم تتجاوز ١٧٠م.د عام ١٩٦٩. ينظر: حسين عمر وآخرون – تقييم النمو الاقتصادى فى العراق (بغداد: وزارة التخطيط – ١٩٧١)، ص ٢٠.

٨ – تعبير يستخدمه المخططون للدلالة على نسبة الصرف إلى التخصيص الاستثمارى.

٩ – فى دراسة قياسية لعلاقة تكوين رأس المال الثابت كونه متغيراً تابعًا ومتغيرات التخصيصات الاستثمارية المركزية والاستهلاك الحكومى، والقروض الممنوحة للقطاع الخاص من الدولة،

اتضح بأن هذه المتغيرات (قطاع اشتراكى) تفسر أكثر من ٩٨٪ من التغيرات فى الاستثمار الخاص للسنوات ١٩٧٠-١٩٨٥، فضلاً عن ارتفاع مرونة المتغيرات ينظر: هيئة التخطيط الاقتصادى - تكوين رأس المال وعلاقته بالمتغيرات الاقتصادية - بغداد: وزارة التخطيط - ١٩٨٨، ص ٣٤ رونيو.

١٠- للتوسع ينظر L. Johansen - Production Function (Amsterdam: North Holland Publishing Company - 1972.

- M. D. Intriligator - Econometric Models, Techniques & Applications (New Jersy): Printing Haii. Inc. 1978), 262-281.

١١- Clive Hamilton "A Technique for Calculating Capital Co-efficient, in Newly Industrializing Countries, with Application to The Republic of Korea "The Developing Economies, Vol. xxIV-1, 1986, p56.

١٢- مديرية الحسابات القومية - احتساب التراكم الرأسمالى بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٨٠، بغداد: الجهاز المركزى للاحصاء، وزارة التخطيط، بلا رونيو.

١٣- Conway L. Lack & Jon You "An Econometric Model of Bangladesh & Evalution of Five Year Development Plan" Economics of Planning Vol. 15, 1979, p127.

كذلك حاتم جورج وإخلاص شوكت، مصدر سابق، ص٧.

١٤- يعبر الرمز S عن المتغيرات الخاصة بالقطاع الاشتراكى، وp للمتغيرات الخاصة بالقطاع الخاص، كما أن التقدير تم بالصيغ الخطية، نصف اللوغارتمية، معكوسة واللوغارتمية المزدوجة، وجرى التقدير بمستوى دلالة ٥٪ وبطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS.

١٥- معامل رأس المال Capital-Coefficient يساوى مقلوب قيمة الإنتاجية الحدية لرأس المال.

١٦- تتفق دراسة صادرة عن وزارة التخطيط مع هذا المنحى، ينظر: هيئة التخطيط الاقتصادى، احتساب معاملات رأس المال/ الناتج القطاعية، بغداد: وزارة التخطيط - ١٩٨٩، ص ص٢٦-٢٨.

١٧- تتطابق هذه النتيجة مع نتائج التقدير بالصيغ كافة، وقد جرت محاولات إضافة متغير الزمن T وكذلك متغير أصم D ولكن كانت النتائج متطابقة نسبيًا خاصة بالنسبة لبقاء سالبية إشارة المعلمة فضلاً عن عدم تحسن أداء التقديرات احصائيًا وقياسيًا.

١٨- والصيغ الرياضية (الخطية، نصف اللوغارتمية، المعكوسة، اللوغارتمية المزدوجة)، فضلاً عن ارتفاع القدرة التفسيرية ودلالة المعلمات والنموذج على حد سواء.

١٩- هيئة التخطيط الاقتصادى، مصدر سابق، ص١٢.

٢٠- للتوسع ينظر: هيئة التخطيط الاقتصادى، اتجاهات الاستثمار فى القطاع الخاص (١٩٨٧-١٩٨٩)، بغداد: وزارة التخطيط - ١٩٨٩.

المصـــــادر

أولاً: العربيـــــة :

١ – جوارتنبى، جيمس وستروب، ريجارد الاقتصاد الكلى، الرياض: دار المريخ، ١٩٨٨.

٢ – حاتم، حاتم جورج وشوكت، إخلاص – العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية، بغداد: وزارة التخطيط، ١٩٨٩.

٣ – داغر، د. محمود وجميل، عامر، (العلاقات التشابكية فى قطاع الصناعة التحويلية فى العراق)، بحث مقبول للنشر فى مجلة الإدارة والاقتصاد المستنصرية، ١٩٩٥.

٤ – عمر، د. حسين وآخرون، تقييم النمو الاقتصادى فى العراق ١٩٥٠–١٩٧٠، بغداد: وزارة التخطيط، ١٩٧١.

٥ – مديرية الحسابات القومية، احتساب التراكم الرأسمالى بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٨٠، بغداد: الجهاز المركزى للاحصاء، وزارة التخطيط، ١٩٨٨.

٦ – هيئة التخطيط الاقتصادى، تكوين رأس المال وعلاقته بالمتغيرات الاقتصادية، بغداد: وزارة التخطيط، ١٩٨٨.

٧ – هيئة التخطيط الاقتصادى، احتساب معاملات رأس المال/ الناتج القطاعية، بغداد: وزارة التخطيط، ١٩٨٩.

٨ – هيئة التخطيط الاقتصادى، اتجاهات الاستثمار فى القطاع الخاص ١٩٦٨–١٩٨٧، بغداد: وزارة التخطيط، ١٩٨٩.

ثانياً: الإنجليزية :

1 - Dornbush, Rudiger & Fisher S. - Macro - Economics (New York: Mcgraw Hill-1982).

2 - Elias, Victor, "Sources of Economic Growth in Latin American Countries" The Review of Eco. & Stat. Vol.Lx, No. 3, 1987.

3 - Hamilton, Clive "A technique for Calculating Capital Coefficient in Newly Industrializing Countries, With Application to the Republic of Korea" The Developing Economies, vol. xxiv, 1986.

4 - Ikemoto, Yukio "Technical Progress & Level of Technology in Asian Countries 1970-1980" The Developing Economies, 1986.

5 - Intriligator, M. D. "Econometric Models, Techniques & Applications (New Jersy: Printic Hall, Inc. 1978).

6 - Johansen, L., "Production Function "Amsterdam: North Holland Publishing Company, 1972.

7 - Lack, Conway L. & You Jon "An Econometric Model of Bangladesh & Evaluation of Five Development Plan "Economics of Planning" Vol. 25, 1979.

ملحـق (١)

الاستثمار فى الاقتصاد العراقى (I) والقطاعان الخاص (Ip) والاشتراكى (Is) للسنوات (١٩٦٠-١٩٩٠) بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٠

(م . د)

السنـــوات	I	Ip	Is
١٩٦٠	٣٥٠,٥	٢٠٠,١	١٥٠,٤
١٩٦١	٤٠٤,٠	٢٢٧,٩	١٦٧,١
١٩٦٢	٣٥٥,٠	١٨١,١	١٧٤,٧
١٩٦٣	٣٢٢,٢	١٥١,٤	١٧٠,٨
١٩٦٤	٣٥٣,٤	١٥٧,٦	١٩٥,٨
١٩٦٥	٣٧٨,٧	١٦٨,٩	٢٠٩,٨
١٩٦٦	٤١٩,٤	٢٠١,٣	٢١٨,١
١٩٦٧	٣٩٦,٤	١٧٠,٣	٢٢٦,١
١٩٦٨	٣٨٩,٠	١٧٩,٣	٢٠٩,٧
١٩٦٩	٤٢٦,٥	٢١٢,٢	٢١٤,٣
١٩٧٠	٤٨٤,٣	٢١٩,٨	٢٦٤,٥
١٩٧١	٥٠٦,٤	٢٣٢,٩	٢٧٣,٥
١٩٧٢	٥٥٢,٦	٢٦٠,٣	٢٩٢,٣
١٩٧٣	٧٣٠,١	١٧٦,٠	٥٥٤,١
١٩٧٤	١١٧٨,٠	١٨٢,٧	٩٨٨,٣
١٩٧٥	١٥٥٠,١	٢٦٢,٠	١٢٨٨,١
١٩٧٦	١٧٣٢,٣	٢٨٩,٣	١٤٤٣,٠
١٩٧٧	١٨٥٨,٨	٣٠٨,٦	١٥٥٠,٢
١٩٧٨	٢٣١٨,٣	٤٠١,٠	١٩١٧,٣
١٩٧٩	٢٩١٩,٣	٤٨١,٧	٢٤٣٧,٦
١٩٨٠	٣٤٧١,٥	٧٤٦,٤	٢٧٢٥,١
١٩٨١	٤٧٢٦,٥	٩٣١,١	٣٧٩٥,٤
١٩٨٢	٤٦٠٧,٥	٩٠٧,٦	٣٦٩٩,٩
١٩٨٣	٣٠٩٤,٨	٥٣٥,٤	٢٥٥٩,٤
١٩٨٤	٢٦٦٤,٣	٥٨٦,١	٢٠٧٨,٢
١٩٨٥	٢٩٤٧,٣	٦٦٠,٦	٢٢٨٨,٧
١٩٨٦	١٧٠٤,٣	٤١٣,٥	١٩٩٠,٣
١٩٨٧	١١٤٤,٢	٢٧٥,٢	٨٦٩,٧
١٩٨٨	٢٣٧٢,٢	٥٤٧,٢	١٨٢٥,٠
١٩٨٩	٢٨٨٢,٧	١٢٣٥,٨	١٦٤٦,٨
١٩٩٠	٢٥٤٧,٤	١٣٧٥,٤	١١٧٢,٠

المصدر: هيئة التخطيط الاقتصادى – تكوين رأس المال الثابت وعلاقته بالمتغيرات الاقتصادية (بغداد: وزارة التخطيط) ص٦.
– وزارة التخطيط – سجلات وزارة التخطيط.

ملحـق (٢)
الناتج المحلى الإجمالى وناتجاً القطاعين الاشتراكى والخاص فى العراق
للسنوات (١٩٦٠ - ١٩٩٠) بالأسعار الثابتة لعام (١٩٨٠)

(م.د)

السنـــوات	Q	Qp	Qs
١٩٦٠	٣٧٥٧.٥		
١٩٦١	٤٤٩٤.٩		
١٩٦٢	٤٧٤٧.٧		
١٩٦٣	٤٦٦٥.١		
١٩٦٤	٤٩٨٥.٧		
١٩٦٥	٥٣٣٤.٢	٤٠٥٠.٣	١٢٨٣.٩
١٩٦٦	٥٥٤١.٣	٤١٣١.٩	١٤٠٩.٤
١٩٦٧	٥٢٥٨.٣	٣٨٤٢.٦	١٤١٥.٧
١٩٦٨	٦٠٨٦.٥	١١٨٢.٢	٤٩٠٤.٣
١٩٦٩	٦٢٤١.٢	١٢١٣.٨	٥٠٢٧.٤
١٩٧٠	٦٥٩٩.٤	١١٦١.٦	٥٤٣٧.٨
١٩٧١	٧٠٩٠.٥	١١٦٨.٧	٥٩٢١.٨
١٩٧٢	٦٥٨٠.٦	١٤٢١.٨	٥١٥٨.٨
١٩٧٣	٨٢٢٥.٩	١٢٨١.٩	٦٩٤٤.٠
١٩٧٤	٨٦١٥.٣	١٦٠٧.٩	٧٠٠٧.٤
١٩٧٥	٩٦٧٤.٠	١٧٥٥.٣	٧٩١٨.٧
١٩٧٦	١١٩٢٠.٠	١٨٧٢.١	١٠٠٤٧.٩
١٩٧٧	١٢٠٨١.١	١٨٥٢.١	١٠٢٢٩.٠
١٩٧٨	١٤٣٧٣.٣	٢٠٧٦.٢	١٢٢٩٧.١
١٩٧٩	١٧٨٣٤.٥	٢٩٤١.١	١٩٨٩٣.٣
١٩٨٠	١٥٩١٨.٢	٢٩٤٠.٨	١٢٩٧٧.٤
١٩٨١	١٠٣٢٤.١	٣٤٦٨.٨	٦٨٥٥.٣
١٩٨٢	١٠٤٢٢.٤	٣٧٦٨.٩	٦٧٨٣.٥
١٩٨٣	١٠١٣٥.٣	٣٢٢٢.١	٦٩١٣.٢
١٩٨٤	١٠٩٥٧.٧	٢٨٣١.٩	٨١٢٥.٨
١٩٨٥	١٠٩٢٠.٦	٢٥٧١.٠	٨٣٤٩.٦
١٩٨٦	١٢٢٢٣.٣	٢٣٢٩.٨	٩٨٩٣.٥
١٩٨٧	١٥٦٨٢.٠	٢٢٨٤.٤	١٣٣٩٧.٦
١٩٨٨	١٥٨٨٩.٩	٢٧١٣.١	١٣١٧٦.٨
١٩٨٩	١٤١٧٨.٢	٣٥٠٠.٧	١٠٦٧٧.٥
١٩٩٠	١٣٨٦٢.٩	٤٦٠٩.٥	٩٢٥٣.٤

المصدر: حسين عمر وآخرون، تقييم النمو الاقتصادى فى العراق (بغداد: وزارة التخطيط، ١٩٧١)، وزارة التخطيط، سجلات هيئة التخطيط.

- تم تحويل القيم بأسعار (١٩٦٦) للسنوات (١٩٦٥-١٩٦٩) إلى أسعار ١٩٨٠.

ملحق (٣)

الصادرات النفطية فى العراق للسنوات (١٩٧٠ - ١٩٩٧)

(م. د)

السنوات	الصادرات
١٩٧٠	٣٧٨.١
١٩٧١	٥٢٦.١
١٩٧٢	٤٢١.٥
١٩٧٣	٦٨٠.٨
١٩٧٤	٢٤٢٥.٩
١٩٧٥	٢٧١٤.٨
١٩٧٦	٢٦٩١.٤
١٩٧٧	٢٨٠٧.٣
١٩٧٨	٣٢٠٤.٣
١٩٧٩	٦٢٨٨.٠
١٩٨٠	٧٧١٨.٣
١٩٨١	٣٠٧٦.٧
١٩٨٢	٣٠١٣.٧
١٩٨٣	٣٠٠٠.٢
١٩٨٤	٣٤٩٥.١
١٩٨٥	٣٨٧٣.٥
١٩٨٦	٢٣٣٢.٥
١٩٨٧	٣٥١٢.٦
١٩٨٨	٣٥٣٠.٢
١٩٨٩	٢٩٣٩.٩
١٩٩٠	٣٩٩٤.٩

المصدر: الاسكوا – مجموعات متفرقة.